

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٣

بتعديل دائرتي اختصاص محكمتي جنوب القاهرة والجيزة الابتدائيتين

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تفصل منطقة التبين عن دائرة اختصاص محكمة الجيزة الابتدائية ، وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة جنوب القاهرة الابتدائية .

مادة ٢ - جميع الدعاوى المنظورة أمام محكمتي الجيزة الابتدائية والصف الحزبية الخاصة بمنطقة التبين ، حال بالحالة التي هي عليها إلى محكمتي جنوب القاهرة الابتدائية وحلوان الحزبية بحسب الأحوال ، وذلك بأوامر تصدرها المحكمة المحلية من تلقاء نفسها جلسات محددة بالمحكمة الحال إليها وغير مصروفات ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه أمر الإحالة مع تكليفه الحضور في المواعيد المحددة .

وتستثنى من حكم الفترة السابقة الدعاوى التي تمت فيها المرافعة وأجبت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بقرض ضريبة عامة على الإيراد

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بقرض ضريبة عامة على الإيراد النص الآتي :

"مادة ٢١ - يلزم من لم يقدم الإقرار في الميعاد ، أو تسدده ولم يؤد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار في المهلة المحددة لذلك ، بأداء مبلغ إضافي للضريبة قدره ثلاثون جنها لمصلحة الضرائب .

ويضاعف المبلغ المذكور في حالة عدم تقديم الإقرار أو عدم أداء الضريبة في السنة التالية مباشرة .

ويحظر الممول بإلزامه بأداء هذا المبلغ بكتاب موسى عليه مصحوب بلم الوصول .

ويجوز للمول لتنظيم من إقامه بأداء هذا المبلغ ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بأدائه وذلك لمدير عام مصلحة الضرائب بكتاب موسى عليه مصحوب بلم الوصول .

ويجوز لمدير عام مصلحة الضرائب الإعفاء من أداء هذا المبلغ أو تخفيضه إذا تبين التظلم على أسباب مقبولة وقام المول بتقديم الإقرار أو أداء الضريبة قبل تقديم تظلمه .

ويحصل المبلغ المذكور طبقا للقواعد والإجراءات المقررة لتحويل الضريبة ذاتها .

مادة ٢ - لوزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضاف إلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية مادتان جديدتان برقمي ١٥ مكررا ، ٢١ مكررا بالتصين الآتيين :

"مادة ١٥ مكررا - للجهة الإدارية القائمة على حصر وربط الضريبة على العقارات المبنية أن تقدر القيمة الإيجارية السنوية للعقارات المبنية وأجزائها المعدة للسكنى أو لتصرفها من الأراضى متى صارت تامة البناء أو شغلت قبل إتمامها على أساس ٦٠٪ من القيمة الإيجارية الثابتة بقرار تحديد الأجرة وتوزعها على وحدات المبنى الموضح بترخيص البناء أو المتفق عليها في عقد الإيجار ، أيهما أكبر ، وإذا لم يكن قد صدر ترخيص بالبناء فتحدد القيمة الإيجارية في حالة تأجير المبنى بواقع ٦٠٪ من الأجرة الثابتة بتقدير وبالطابقة لأجرة المثل إن لم يكن مؤجرا .